مرتبة مصر بين دول العالم في كشـــاف اقتصـاد المعـــرفـــة

منهجية تقدير المعرفة للبنك الدولي، أصدرت كشاف اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy Index (KEI وهو كشاف تجميعي يعرض استعداد دول العالم وأقاليمه المختلفة تجاه اقتصاد المعرفة الذي أنشئ كمتوسط بسيط من أربعة كشافات فرعية تعرض أعمدة اقتصاد المعرفة التالية:

١. الحفز الاقتصادي والنظام المؤسسي (EIR) الذي يقدم حوافز لاستخدام المعرفة الحالية والجديدة وازدهار التلمذة الصناعية.

٢. التعليم والتدريب وارتباط ذلك والجمهور المتعلم والماهر الذي يمكنه خلق المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها أيضا.

٣. الإبداع والتوطين أو التطبيق التكنولوجي الذي يتضمن نظام إبداع فعال للمنشآت، ومراكز بحوث، وجامعات، ومنتديات التفكير، ومستشارون ومنظمات أخرى تقدر علي اختيار رصيد المعرفة البشرية النامي غلي جانب استيعاب وتطبيق المعرفة وفقا للاحتياجات المحلية وخلق معرفة جديدة.

٤. البنية الأساسية لديناميكية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي يمكنها أن تسهل توصيل المعلومات وبثها ومعالجتها بفعالية.

والمتغيرات الرئيسية المرتبطة بتلك الأعمدة الأربعة لكشاف اقتصاد المعرفة تتصل بالتالي:

- فيما يتعلق بمتغيرات أو مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

• نسبة مستخدمي الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان،
• نسبة مالكي الكمبيوترات لكل ألف نسمة،
• نسبة التليفونات المتاحة لكل ألف نسمة،
- فيما يتعلق بمتغيرات أو مؤشرات الإبداع والتطبيق التكنولوجي:
• نسبة الباحثين في البحوث والتطوير لكل مليون نسمة من السكان
• نسبة براءات الاختراع لكل مليون نسمة،
• نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية والفنية لكل مليون نسمة،
• نسبة إجمالي مبيعات حقوق الملكية وإيراداتها بالدولار لكل مليون نسمة
- فيما يتعلق بمتغيرات التعليم أو مؤشرات التعليم والتدريب:
• إجمالي المقيدين في المرحلة الجامعية (التعليم العالي)
• إجمالي المقيدين في التعليم الثانوي
• معدل ثقافة الكبار (النسبة لسن ١٥ عام فأكبر)
• كشاف التنمية البشرية
- فيما يتعلق بمتغيرات أو مؤشرات الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي:
• قيود التعريفة (الضرائب والجمارك) وغييره١٩
• جودة النظم والتشريعات
• قواعد القانون المنظمة.

وأخذا بكل ما سبق كان ترتيب مصر من بين ١٤٠ دولة من دول العالم المتضمنة في كشاف اقتصاد المعرفة لعام ٢٠٠٨ يقع في المرتبة رقم ٨٤ علما بأنه كان في عام الأساس (١٩٩٥) يقع في المرتبة ٨٣ أي نقص نقطة واحدة عما كان عليه سابقا ، أي بنسبة ٤,٠٣ في كشاف اقتصاد المعرفة، الذي يوضح نسبة توصيل البيئة المتاحة للدولة للمعرفة لكي تستخدم بفعالية في التنمية الاقتصادية، ويمثل ذلك متوسط الدرجات الممنوحة المرتبطة بكل المتغيرات الخاصة بأعمدة كشاف اقتصاد المعرفة الأربعة السابق الإشارة إليها.

كما حصلت مصر علي نسبة ٤,١٩ لدرجات كشاف المعرفة التي تقيس مدي قدرتها في خلق المعرفة وتطويعها وبثها واستخدامها التي ترتبط بمتوسط الدرجات المأخوذة في التعليم والإبداع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما حصلت علي ما نسبته ٣,٥٧ فيما يتعلق بالحافز الاقتصادي والنظم المؤسسية المتاحة المرتبطة بالمتغيرات أو المؤشرات السابق الإشارة إليها تحت ذلك العامود؛ وحصلت علي ما نسبته ٤,٥٥ في نظام الإبداع والبحث والتطوير والنشر العلمي والتقني، الخ.؛ وما نسبته ٤,٣٥ للتعليم والتدريب والتنمية البشرية؛ و٣,٦٦ المرتبطة بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة.

ويلاحظ أن ترتيب مصر في الترتيب العام لكشاف اقتصاد المعرفة من الدول العربية أنها تقع متأخرة عن كل من الدول العربية التالية:

• الإمارات العربية التي تقع في المرتبة رقم ٤٢ بنسبة تصل ٦,٦٦ حيث تقدمت عما كانت عليه عام ١٩٩٥ بأربع نقاط،
• دولة قطر التي تقع في المرتبة ٤٥ بنسبة ٦,١٥ حيث تقدمت عما كانت عليه عام ١٩٩٥ بخمس نقاط،
• دولة البحرين التي تقع في المرتبة ٤٩ بنسبة ٦,٠٢ التي تأخرت أربع عشر نقطة عما كانت عليه عام ١٩٩٥،
• الكويت في المرتبة رقم ٥٣ بنسبة ٦,٠١ المتقدمة بنقطتين فقط عن عام ١٩٩٥،
• المملكة الهاشمية الأردنية في المرتبة رقم ٥٦ المتقدمة ١٨ نقطة عن عام ١٩٩٥،
• سلطنة عمان في المرتبة رقم ٦٢ بنسبة ٥,٣٧ المتقدمة ١٠ نقاط عن عام ١٩٩٥،
• المملكة العربية السعودية في المرتبة رقم ٦٥ بنسبة ٥,١٥ المتقدمة ٩ نقاط عن عام ١٩٩٥،
• لبنان في المرتبة رقم ٧٠ بنسبة ٤,٨٦ التي تأخرت ٤ نقاط عن عام ١٩٩٥،
• تونس في المرتبة ٧١بنسبة ٤,٧٣ التي تقدمت ١٥ نقطة عن عام ١٩٩٥.

علما بأن إسرائيل تقع في المرتبة رقم ٢٥ بنسبة ٨,٢٢ بالرغم كمن تأخرها ٦ نقاط عما كانت عليه في عام ١٩٩٥.

إن دلالة الأرقام السابق الإشارة إليها يوضح بجلالة لا يرقي إليها الشك مدي تأخر الريادة المصرية في اقتصاد المعرفة في محيطها العربي والدولي.